

نظرية القضايا في المنطق الرياضي

دراسة فلسفية في ضوء المنطق التقليدي

اطروحة قدمها الطالب

طالب حسين كطافة

الى مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية، وهي جزء من متطلبات
نيل درجة دكتوراه فلسفة في الفلسفة

اشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

محمد محمود الكبيسي

هـ ١٤٣٣

م ٢٠١٢

بعد الانتهاء من دراسة موضوع البحث في حدود ما تم تناوله في فصول
الاطروحة؛ نبين ابرز النتائج التي تم التوصل اليها ،وهي :

١- ان المنطق سواء في صورته التقليدية او في صورته الرياضية هو علم آلي
لايكون له موضوع لولا وجود حاجة الى تصحيح التفكير و قواعد الاستدلال

٢- ان هناك علاقة دالية بين المنطق و الفلسفة ،ويمكن التعبير عن ذلك بلغة
الرياضيات : ان الموقف المنطقي متغير تابع للمتغير الفلسفي الذي يكون
المتغير المستقل .

٣- ان الرياضيات اذا كانت تمثل اليقين المطلق والحل لبعض الاشكاليات
الفلسفية في مرحلة ما قبل القرن التاسع عشر ؛فانها اصبحت بعده تمثل
مصدرا لاشكاليات مهمة ادت الى اهتزاز الثقة ببعض اليقينيات .ومن ثم فان
دمج المنطقي بالرياضي يجب ان لا يجعلنا ان نعتقد باننا سنصل الى اليقين
الرياضي في فكرنا .

٤- ان هناك اتفاق بين المنطق الرياضي و المنطق التقليدي في تحليل القضية
الحملية والقضية الذرية، فالمنطق التقليدي يرى ان مرجع القضية الحملية
الحقيقية التي هي محور البحث الاستدلالي فيه ؛ تتحل الى قضية شرطية
مقدمها عقد الوضع و تاليها عقد الحمل،وان القضية الشخصية (التي تقابل
القضية الذرية) لا تتحل الى ذلك فهي القضية الحملية المحضة .

٥- ان المنطق التقليدي عندما يكون محوره في نظرية القضايا القضية الحملية ،
فان ذلك لايعني انه لايتعامل مع الواقع الخارجي بوقائعه البسيطة والمركبة
،لان موضوع هذه القضية الحد العام الذي للمنطق التقليدي موقفا فيه من
حيث كونه موضوعا لاشكالية وجود الكليات في الفلسفة الوسيطة ،فهو يرى
ان هذا الحد لاوجود له في حد ذاته ؛وانما وجوده تابع لوجود افراده ، فمع
عدم وجود الافراد لاتوجد قضية اصلا، ولايكون الحد نفسه مثبتا لها كما

يتصور المنطق الرياضي، بل ان تحققها تابع لاسباب وجودها الخاصة بها او يكون معطى سابق، والمنطق انما يطرح قواعده لتطبيق عليها لا لاثبات وجودها؛ لذا يرى ان احد حالات عدم وجود القضية هو عدم وجود الموضوع لقاعدة : القضية سالبة لانتفاء الموضوع .

٦- يرى المنطق التقليدي بان القضية السالبة ليست بقضية اصلا، وتسميتها قضية انما تسمية مجازية ؛ وبهذا فهو متفق مع موقف فغنشتين في حل اشكلية تطبيق معيار التحقق في القضايا السالبة ؛ و مختلف مع رسل في تفسيره البرغماتي الذي يرى ان التسليم بالوقائع السالبة ايسر و اسهل من عدم افتراضها.

٧- ان المنطق التقليدي عندما يطرح نظريته في القضايا ؛ فانه قد حدد مجال القواعد الاستدلالية في هذه النظرية بالقضايا الموجودة ؛ غاية الامر انه وسع مفهوم الوجود الى الوجود التقديري نظير الوجود الذي يفرضه العلماء لموضوعات قوانينهم، الامر الذي جعل اعتراضات رسل على بعض القوانين المنطقية التقليدية غير صحيحة في موارد عدم وجود الموضوع.

٨- في ما يتعلق بمعيار الصدق القضوي، فانه لا يوجد تقاطع تام بين المنطق التقليدي والمنطق الرياضي؛ حيث انهما متفقان في كون القضية الذرية هي التي تحقق صدق القضايا الخارجية؛ اما القضايا الحقيقية فقد وضع المنطق التقليدي معيارا عاما يشملها ويشمل القضايا الذرية.

٩- ان اطروحة الفلسفة المؤطرة للمنطق التقليدي في الوجود الحرفي والمعنى الحرفي تُتقدم حلا للاشكالية التي واجهت المنطق الرياضي في تطبيق معياره في الصدق القضوي على القضايا المركبة.

١٠- ان المنطق التقليدي هو في الواقع التحليلي المرجع النهائي للرياضيات؛ بعد ان اظهر التحليل المفهومي لبنية النسق في المنطق الرياضي استناده الى المبادئ الفكرية والعلاقات المفاهيمية في المنطق التقليدي.

١١ - ان التحليل المفاهيمي للعلاقة بين الثوابت في المنطق الرياضي في ضوء مبادئ المنطق التقليدي كشف عن استنادها على هذه المبادئ، الامر الذي انتج لنا قوانين اخرى تناظر قانوني موركان في العلاقة بين الثوابت.

١٢ - ومما يرتبط بنتائج الاطروحة بصورة عامة، هو تأييد النقود التي وجهها كولية للمنطق الرياضي(ص ٦٠-٦١) حيث ان ما طرح في البحث من ارجاعات ما يطرحه المنطق الرياضي الى المنطق التقليدي؛ ويعزز نتيجة كون المرجع النهائي للرياضيات هو المنطق لتقليدي؛ كما ان هذه الارجاجات شاهد حسي و عقلي على سهولة ويسر المنطق التقليدي مقارنة مع المنطق الرياضي.

١٣ - واخيرا يمكن القول في ضوء ما طرح في البحث اننا امام نوعين من المنطق على نحو الاشتراك:

الأول - لنصطلح عليه بمصطلح: منطق التفكير؛ نسبة الى موضوعه وهو التفكير .

الثاني - لنصطلح عليه بمصطلح: منطق التطبيق ؛ نسبة الى مجال تطبيقه وهي العلوم التطبيقية.

النوع الاول لا يمكن للانسان انتاج فكر صحيح حتى في المنطق الرياضي نفسه و فلسفة الوضعية المنطقية نفسها.

اما النوع الثاني فله حاجة ضرورية في بعض العلوم التطبيقية الحديثة مثل الفيزياء و الهندسة وعلوم الحاسبات التي تحتاج الى صياغة قوانينها بلغة رمزية محضة.

وفي الحقيقة ان هذا التنوع لمفهوم علم المنطق يمكن ان يجد دعما عند الفيلسوف والرياضي ليبنتز في تفريقه بين قضايا حقائق العقل وقضايا العالم الخارجي؛ الاولى موضوعها حقائق المنطق وتعبر عن الضرورة المنطقية و لا تتوقف على العالم الخارجي؛ فهي صادقة في جميع العوالم الممكنة والثانية موضوعها حقائق الواقع وهي صادقة في عالم الواقع فقط ، فمنطق التفكير

يرتبط بحقائق العقل من حيث الموضوع و منطق التطبيق يرتبط بحقائق الواقع
من حيث مجال التوظيف.